ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (01)، 2021، ص: 541-560

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر - دراسة للفترة (2001-2021)

Public Budget Policy and Mechanisms for Embodying Development Programs in Algeria – (2001-2021)

يحياوي عبد الحفيظ[1]، Yahiaoui abdelhafid, hafidhyahiaoui@yahoo.fr

بن علي إحسان[*2] Benali Ihcene ، ihcene154@hotmail.fr

كاكي عبد الكريم[3] Kaki abdelkarim، doct1984@yahoo.fr

[1] أستاذ محاضر أ، MQEMADD، جامعة الجلفة (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر أ، MQEMADD، جامعة الجلفة (الجزائر)

[3] أستاذ محاضر أ، سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/03 **تاريخ القبول:** 2021/06/05 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة لتطور سياسة الميزانية العامة في إطار تجسيد البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، حيث تهدف إلى توضيح علاقة الميزانية العامة بتجسيد البرامج التنموية، ودور هذه العلاقة في تقدير مختلف حاجات المجتمع من خدمات ومشاريع.

وخلصت إلى أن تحليل بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال (2001-2021)، يشير إلى أن سياسة الميزانية تعتبر آلية من آليات رسم السياسات الاقتصادية الكلية، وأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأوصت بأهمية توجيه موارد الميزانية وفقا للأولويات الاقتصادية والاجتماعية، والى ضرورة اتخاذ التخطيط الاقتصادي الشامل كأساس لوضع الأهداف العامة والمفاضلة بينها وفقا لجدول للأولويات، وكأداة للوصول إليها.

الكلمات المفتاحية

السياسة المالية، الميزانية العامة، النفقات العامة، برامج النمو والإنعاش الاقتصادي.

تصنيف JEL: Q01؛ H72؛ H61؛ E62 .

Abstract

This research paper examines the evolution of public budget policy within the framework of the embodiment of algeria's economic and development programs during the period (2001-2021), as it aims to clarify the relationship of the public budget to embodying development programs, and the role of this relationship in assessing the various needs of society in terms of services and projects. It concluded that the analysis of the public budget items in Algeria during (2001-2021), indicates that the budgetary policy is considered one of the mechanisms of macroeconomic policy-making, and one of the tools for achieving sustainable economic development. And it recommended the importance of directing budget resources in accordance with economic and social priorities, and the necessity to take comprehensive economic planning as a basis for setting general goals and differentiating them according to a schedule of priorities, and as a tool to reach them.

Keywords

Fiscal Policy, Public Budget, Public Expenditures, Growth and Economic Recovery Programmes.

JEL Classification Codes : E62؛ H61؛ H72؛ Q01.

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: ihcene154@hotmail.fr

I.مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة أهم أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث، وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسات المالية و الاقتصادية الكلية، حيث أن أدواتها أصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيرادات للخزينة العامة، وصرف النفقات فحسب، بل تمتد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فتهدف من خلالها معظم الدول لدعم حركة النشاط الاقتصادي، ولتكوين رأس المال الاجتماعي، أو ما يعرف بالهياكل الارتكازية كالتعليم والصحة والطرق والجسور والاتصالات... وغيرها، و تهيئة الظروف لدعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر سياسات الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي، دعم النمو وامتصاص البطالة.

ومن هذا المنطلق وبهدف دفع التنمية اعتمدت الجزائر سياسة ميزانية توسعية لتنشيط الطلب الكلي (وفقا لمنهج التحليل المالي للفكر الكينزي)، وقد ترجمت هذه السياسة من خلال انجاز استثمارات عمومية ضخمة، تم تنفيذها في إطار عدة برامج اقتصادية تنموية شملت الفترة (2001-2021).

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الذي يتمحور حول سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، ومدى مساهمة هذه الآليات في دفع التنمية الاقتصادية .

فرضيات البحث: تمثل الميزانية العامة أداة التخطيط الاقتصادي الحديث، الدي يعتمد عليه لتنشيط الطلب الكلي و انجاز الاستثمارات العمومية الضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والهياكل الارتكازية لبعث التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح علاقة الميزانية العامة بتجسيد البرامج التنموية، ودور هذه العلاقة في تقدير مختلف حاجات المجتمع؛
- إجراء دراسة تقييمية لسياسة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)؛
- محاولة التعرف على أهم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)؛
- محاولة تحليل الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل تطبيق هذه البرامج التنموية (2001-2021).

أهمية البحث: يتضمن هذا البحث دراسة لسياسة الميزانية العامة للدولة واليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2020)، وتتمثل أهميته في التعرف على أثر توجيه الموارد الاقتصادية في الجزائر نحو القطاعات الضرورية وفقا للأولويات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال السياسة الميزانية التي تمثل أساس لوضع الأهداف العامة للتخطيط الاقتصادي الشامل للتنمية الاقتصادية من جهة، وأداة للوصول إليها وتحقيقها من جهة أخرى.

حدود البحث: يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

- **الحد الموضوعي:** بحث العلاقة بين سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر؛
- **الحد المكاني:** دراسة الميزانية العامة والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر ؛
- **الحد الزمني (الإطار الزمني):** دراسة للفترة الممتدة من (2001- 2021).

منهجية البحث: اعتمدنا في بحث موضوعنا على المنهج الوصفي في تتبع ووصف المفاهيم الأساسية للدراسة كسياسة الميزانية والبرامج التنموية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة و تحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

هيكل البحث: انطلاقا من الأهمية البالغة لموضوع الدراسة، فقد توزيعه على المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

ثانيا: الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

ثالثا: الميزانية العامة وآليات تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
رابعا: الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014).
خامسا: الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).
سادسا: الميزانية العامة ومخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

II.الإطار النظري:

1- السياسة المالية: هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (عبدالرحمان و عريقات، 2004، صفحة 183)، كما أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة ووسائل تمويلها كما ينعكس ذلك في الميزانية العامة للدولة. (العبيدي، 2011، صفحة 226)

وتشكل السياسة المالية برنامجا ماليا تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما يظهر في الميزانية العامة للدولة. (دراز، السياسات المالية، 2004، صفحة 15)

وبهذا فالسياسة المالية تعبر عن الخطة أو البرنامج المالي الذي تنوي الحكومة تنفيذه، والذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة، والضرائب، والقروض (جميع عناصر الميزانية العامة)، بحيث تستهدف من خلاله تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي يمكن أن تتضمن تحقيق الاستخدام الكامل و الكفؤ للموارد وتوجيهها بالشكل الذي يتم من خلاله الإسهام في الدخل والإنتاج، وتجسيد البرامج التنموية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- الميزانية العامة للدولة: هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه، وهناك تعاريف متقاربة حسب كل دولة، حيث عرفها القانون الفرنسي "بأنها الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية"، كما عرفها القانون البلجيكي بأنها "بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية"، وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان "بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن السنة المقبلة وتوجز بموجبه الجباية والإنفاق".

أما في الجزائر فيعرفها القانون (90-21) في المادة 3 بأنها:"الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، وتتشكل الميزانية في الجزائر من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية.

فالميزانية العامة خطة مالية، و تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل، أو ترجمة لخططها المالية، أو هي" نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، هذا البرنامج الذي يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة". (عصفور، 2012، صفحة 16)

ويمكن قياس أهمية الميزانية العامة على العموم في المجالات التالية:

- **اقتصاديا:** تعتبر الميزانية من أهم دعائم النظام المالي، فضلا على أنها أداة لتوجيه كل من النفقات والإيرادات العامة للتأثير على الإنتاج والاستهلاك وعلى مختلف المتغيرات الاقتصادية؛ (بن اسماعيل، 2009، صفحة 7)
- **سياسيا**: بما أن الميزانية هي الخلاصة التي يتطابق بها رأي السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية، فهي أداة الرقابة على تصرفات الحكومة، فضلا على أن الاختيار السياسي للدولة يترجم في صورة أحكام مالية و يجد مجاله الخصب في وثيقة الميزانية العامة ؛ (بساعد، 1992، صفحة 48)

- **اجتماعيا**: من الناحية الاجتماعية، تقوم الدولة عن طريق الميزانية بتحويل جانب من مواردها من مجال لآخر، و بالتالي فإنه يترتب على هذا التأثير على إعادة توزيع الدخل الوطني، و على النظام الاقتصادي و الاجتماعي، و بالإضافة إلى هذا فإنه من خلال الميزانية يمكن للمواطن أن يتعرف على المشاريع، والخدمات، والبرامج، ووسائل توزيع الثروة على المناطق والأقاليم وفئات وشرائح المجتمع المختلفة.

أ- مبادئ الميزانية العامة في الجزائر: تخضع الميزانية العامة في مرحلة إعدادها لمجموعة من المبادئ:

أ-1- مبدأ السنوية: يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل سنة، فالميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، وهو ما نستشفه من القانون(84-17) "إن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل مواردها ونفقاتها".

فوفقا لهذا المبدأ، فإن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة، إلا أن هناك عمليات تفوق الإطار السنوي، لهذا ظهرت على هذا المبدأ عدة استثناءات استنبطت من اعتبارين أساسيين: (لعمارة، 2004، صفحة 88)

- اعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة؛
- اعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج التي تسمح بإعطاء الترخيص المالي لأثر يتعدى كثيرا الإطار الضيّق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات في "عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية".

أ-2- مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بهذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يتسنى معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة، و للاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

ورغم ما يتضمن عليه هذا المبدأ ، إلا أن هناك بعض الاستثناءات ترد عليه، يمكن حصرها في:

- **الميزانية الملحقة:** تجيز المادة 44 من القانون (84-17) المتعلق بقوانين المالية "أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية، والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات مدفوعة الثمن"، وهي ميزانيات يستدعيها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو تجاري.
- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** في الجزائر تفتتح هذه الحسابات من خلال قانون المالية، وتجمع الفئات التالية: (القانون 84-17، صفحة المادة 48) "الحسابات التجارية، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، حسابات التخصيص الخاص" والتي منها:
  - حساب تخصيص خاص رقم 089-302، وعنوانه برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004).
  - حساب تخصيص خاص رقم 120-302، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الفترة (2005-2009).
  - حساب تخصيص خاص رقم 134-302، وعنوانه برنامج دعم النمو الإقتصادي الفترة (2010-2014).
  - حساب تخصيص خاص رقم 143-302، وعنوانه برنامج توطيد النمو الاقتصادي الفترة (2015-2019).

أ-3- مبدأ شمولية الميزانية: أي أن تظهر جميع الواردات و جميع النفقات مهما كانت أشكالها و منصرفاتها في وثيقة الميزانية العامة، دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما. (القانون 84-17، صفحة المادة 8)

أ-4- مبدأ توازن الميزانية: إن الفكر المالي الحديث ينظر إلى توازن الميزانية في ضوء التوازن الاقتصادي العام، بمعنى أن يحكم على سلامة السياسة المالية لا من خلال تساوي النفقات العامة العادية مع الإيرادات العامة العادية - من خلال صفحات الميزانية- وإنما من خلال التوازن الاقتصادي العام، أي من خلال الميزانية القومية.

3- تبويب الموازنة العامة في الجزائر: تتشكل الميزانية في الجزائر بموجب قانون المالية من:

أ- النفقات العامة: هي مبلغ نقدي، يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة، و تصنف النفقات العامة في الجزائر إلى: (القانون 84-17، صفحة المادة 23)

أ-1- نفقات التسيير: التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، وتسمح بتسيير جهازها الإداري وأداء مهامها والتزاماتها، وبالتالي لا تضيف هذه النفقات للمجتمع أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى لإبقاء الهيكل الموجود يتحرك (بساعد، 1992، صفحة 74)، وتقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون (84-17) إلى أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- تخصيصات السلطة العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

أ-2- نفقات التجهيز: التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني، وتقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي، وتظهر في الجدول -ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، وعليه تدون وفق ما يلي:

- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) هي: الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، و إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، و النفقات الأخرى برأسمال. (القانون 84-17، صفحة المادة 35)
- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات هي: الصناعة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين...الخ (انظر الجدول ج).
- **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار.

الجدول رقم (01): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات. (جدول ج) **(بآلاف د.ج)**

القطاعات	رخص البرامج	إعتمادات الدفع
الصناعة.....	20.000	8.228.690
الفلاحة والري.....	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة.....	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	366.929.577	602.151.306
التربية والتكوين.....	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على السكن.....	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي من عمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: القانون 19-14، المؤرخ في 12/11/ 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية رقم 2019/81، الجزائر.

ب- الإيرادات العامة: هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها، وتقسم إيرادات الميزانية في الجزائر إلى: (القانون 84-17، صفحة المادة 11)

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة، والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

ب-1- **الإيرادات السيادية:** وهي كافة الإيرادات التي يتم فرضها وتحصيلها بالإجبار، حيث تحصل عليها الدولة بالإكراه، ومثالها الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية، وما إلى ذلك، وفي الجزائر تتمثل هذه الايرادات في:

- **الإيرادات الجبائية:** وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تصنف في الجدول -أ- كما يلي:
- حاصل الضرائب المباشرة، وهي التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل؛
- حقوق التسجيل والطابع ؛
- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال؛
- حاصل الضرائب غير المباشرة، و حاصل الجمارك (الرسوم الموجهة على موارد التصدير أو الاستيراد)؛
- الجباية البترولية؛ - الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات، والغرامات.

ب-2-**الإيرادات الاختيارية:** هي الإيرادات غير الجبرية، والتي تحصل عليها الدولة بغير إكراه، كإيرادات المشاريع العامة، القروض الاختيارية....الخ، ووفقا للقانون (17-84) تشتمل على:

- حاصل دخل أملاك الدولة من مداخيل التصفية، و مداخيل الاستغلال (استغلال المناجم و المقالع..)؛
- التكاليف المدفوعة مقابل خدمات الدولة (المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية والإدارية..الخ)؛
- أموال المساهمات والهدايا.

III. الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

1- تحليل تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

جدول رقم (02): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004).

البيان	النفقات العامة						الإيرادات العامة		رصيد الميزانية	
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات					
السنوات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من PIB %	القيمة مليار دج	النسبة من PIB %	القيمة مليار دج	النسبة من PIB %
2001	1037.7	%70.51	434.1	%29.49	**1471.8**	**%34.87**	**1400.9**	**%33.19**	**70.9-**	**%01.68-**
2002	1038.6	%67.40	502.3	%32.60	**1540.9**	**%31.55**	**1570.3**	**%32.15**	**29.4**	**%00.60**
2003	1163.4	%67.21	567.5	%32.79	**1730.9**	**%33.05**	**1520.5**	**%29.03**	**210.4-**	**%04.01-**
2004	1241.2	%66.73	618.8	%33.27	**1860.0**	**%30.32**	**1599.3**	**%26.07**	**260.7-**	**%04.25-**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

استناداً إلى الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة (2001-2004)، يمكن القول بأن رصيد الميزانية قد عرف عجزا باستثناء سنة 2002، وهذا نظرا إلى النمو والتوسع الكبير للإنفاق العام.

فقد تميزت هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وذلك ارتباطا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية....الخ، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية ذات المنفعة العامة (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، ومع أن النفقات العامة في سنة 2001 كانت متواضعة إذ بلغت 1471.8 مليار دج، تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل 1730.9 مليار دج في سنة 2003، أي زيادة بنسبة 17.60%، وقد استمرت هذه الزيادة، إذ بلغت النفقات 1860.0 مليار دج سنة 2004، وهي سنة نهاية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث مثل متوسط النفقات ما نسبته 39.45% من PIB خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) .

2- عرض و تحليل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) (2001-2004):

جاء هذا البرنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط (جديدي، 2013، صفحة 7)، وهو برنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية.

فبعد ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية، باشرت الجزائر اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت من سنة 2001 مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش ودعم نمو الاقتصاد الوطني، من خلال الاستثمار في البنى الأساسية والهياكل القاعدية، ودعم الإنفاق في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، وبهذا كان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2003)

- تنشيط الطلب الكلي، و حماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد؛
- تهيئة البنية التحتية (للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والمسار التنموي)؛
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مع فك العزلة عن المناطق النائية؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، و تطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- تخفيض أزمة السكن، مع تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية.
- الحد من الفقر، وتحقيق التوازن الجهوي، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.

وخصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج، وهو ما يعادل 6.9 مليار دولار، وقد تم استثمار وتوزيع مخصصاته، على أربعة أوجه رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) النسبة: % من البرنامج الكلي الوحدة: مليارد ج

القطاعات / السنوات	رخص البرامج بمليار دج								مجموع المبالغ 2001-2004	مجموع النسب%
	2001		2002		2003		2004			
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%		
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	%19.18	70.2	%13.37	37.6	%7.16	2.00	%0.38	210.5	%40.09
تنمية محلية و بشرية	71.8	%13.68	72.8	%13.86	53.1	%10.11	6.5	%1.24	204.2	%38.88
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	%2.02	20.3	%3.87	22.5	%4.29	12.0	%2.28	65.4	%12.46
دعم الإصلاحات	30.0	%5.71	15.0	%2.86	-	-	-	-	45.0	%8.57
المجموع	213.1	%40.59	178.3	%33.96	113.2	%21.56	20.5	%3.90	525.0	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأولwww.premier-ministre.gov.dz .

من خلال الجدول أعلاه، يتضح إن قرابة 75% من مخصصات البرنامج قد رخص بها في سنتي 2001 و2002 أي بداية البرنامج، وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ أن المخصصات المالية للبرنامج قد ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي، إذ استحوذ هذا القطاع على حوالي 40.09% من مخصصات البرنامج، وهذا نظرا لما له من دور في إنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية.

هذا إضافة إلى قطاع التنمية المحلية والبشرية، الذي حظي بنسبة 38.88% من مخصصات البرنامج، الذي تضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني.

و لم يغفل هذا البرنامج القطاع الفلاحي، الذي خصص له ما نسبته 12.46% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي، لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، كذلك، تم توجيه ما نسبته 8.57% لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينات.

3- تقييم سياسة الميزانية وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2004):

جدول رقم (04): تركيبة القيمة المضافة وتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة(2001-2004) الوحدة: %

البيان/ السنوات		2001	2002	2003	2004
تركيبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية	الفلاحة	10.5	10.1	10.6	10.2
	المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7
	الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8
	البناء والأشغال العمومية	9.1	9.9	9.2	8.9
	الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9
	الخدمات غير السوقية	12.0	12.0	11.4	10.6
	مجموع القيم المضافة	%100	%100	%100	%100
تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
	معدل التضخم%	4.22	1.42	2.25	4.7
	معدل البطالة%	27.30	27.30	23.7	17.7
	ميزان المدفوعات(مليار دولار)	6.19	3.65	7.59	9.25
	الدين الخارجي(مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات حصيلة (2000-2014).

تسارع النمو الاقتصادي في 2003، وفي 2004 نتيجة لأداء قطاع المحروقات، الذي سجل ارتفاعا من 36.7% سنة 2001 إلى 40.7% سنة 2004، وسجل النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة نسبة نمو بـ 2.5%، وهو معدل نمو جد مقبول خاصة بعد الركود المسجل خلال الفترات السابقة.

و حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو بمعدل 10.6% سنة 2003 مقابل 10.01% في 2002، وساهم بواقع 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي، و 10.35% في القيمة المضافة خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، كذلك حقق قطاع البناء والأشغال العمومية مستويات نشاط مقاربة حيث بلغ 2002 (9.1%)، وارتفعت قيمته المضافة إلى 9.9% في 2002، حيث سمحت كل من الزيادة في نفقات التجهيز، وإنعاش برامج السكن بعودة النمو لهذا القطاع، وبقيت مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي مستقرة تقريبا عند متوسط 9.27% خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا خلال فترة تنفيذ البرنامج، ليسجل انخفاض من 8.1% سنة 2002 إلى 6.8% سنة 2004 وهي سنة نهاية تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن نمو الناتج الداخلي الخام قد حقق معدلات مقبولة حيث ارتفع من 2.7% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8%، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد انخفضت من 27.30% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

أما معدل التضخم فارتفع من4.22% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2004، بعدما كان 1.42% و2.25% سنتي2002 و2003 أي ارتفاع بـ 3.3 نقطة بين سنتي 2002 و 2004.

وفيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فقد ارتفع من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وانجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة بالأساس لتحسن أسعار المحروقات، والتي تمثل حوالي 97% من الصادرات.

وفي ما يخص مؤشر الدين الخارجي فقد بقي في مستويات شبه مستقرة، حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 22.64 مليار دولار سنة 2002، والى 21.82 مليار دولار سنة 2004.

IV. الميزانية العامة وآليات تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

1- تحليل تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

جدول رقم (05): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

البيان	النفقات العامة						الإيرادات العامة		رصيد الميزانية	
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات					
السنوات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB
2005	1232.6	%58.55	872.5	%41.45	**2105.1**	**%27.92**	**1719.8**	**%22.81**	**385.3-**	**%05.11-**
2006	1452.0	%57.09	1091.4	%42,91	**2543.4**	**%30.04**	**1835.5**	**%21.68**	**707.9-**	**%08.36-**
2007	1662.8	%52.90	1480.6	%47.10	**3143.4**	**%33.48**	**1900.3**	**%20.24**	**1243.1-**	**%13.24-**
2008	2227.4	%53.34	1948.4	%46.66	**4175.8**	**%37.81**	**2822.8**	**%25.56**	**1353 -**	**%12.25-**
2009	2255.1	%53.70	1944.6	%46.30	**4199.7**	**%42.13**	**3275.4**	**%32.85**	**924.3 -**	**%09.27-**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

بالنظر إلى تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة (2005-2009)، يتبين أن رصيد الميزانية قد عرف عجزا دائما خلال هذه الفترة، حيث ارتفع العجز من -385.3 مليار دج سنة 2005 إلى-707.9 مليار دج سنة 2006 أي زيادة بنسبة 83.73% ليمثل ما نسبته -08.36% من الناتج الداخلي الخام، ثم تواصل هذا العجز ليبلغ 1353 مليار دج سنة 2008 وهي أكبر نسبة في هذه الفترة، حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 251% بين سنتي 2005 و2008.

هذا العجز الذي يرجع بالأساس إلى النمو الكبير للنفقات العامة، التي بلغت 4199.7 مليار دج سنة 2009 أي ما نسبته 42.13% من الناتج الداخلي الخام،وعموماً قدرت الزيادة فيها خلال الفترة (2005-2009) بـ 99.5%.

و بناءا على الجدول أعلاه، يمكن القول بان نفقات التسيير كان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات، إذ استحوذت على 55.11% كنسبة متوسطة من إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة، وعموما، تزايدت نفقات التسيير بنسبة

82.65% ما بين سنتي (2005-2009)، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات كرغبة الدولة وسياسة الإصلاح التي تتبعها في توسيع رقعة القطاعات و الدوائر الوزارية.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز التي تشكل أهمية بالغة في الجزائر نظرا لافتقارها إلى الهياكل الأساسية والبنى التحتية، سعت سياسة الميزانية إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي قدر سنة 2005 بـ 872.5 مليار دج، ثم ارتفع سنة 2009 إلى 1944.6 مليار دج، وبهذا سجلت نفقات التجهيز معدل نمو سريع للفترة (2005-2009)، حيث جاء هذا النمو تبعا لاستمرار الدولة في البرامج الاقتصادية، و إعادة تقييم المشاريع المبرمجة في مخطط برنامج النمو.

2- عرض و تحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج غير مسبوق من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، أي حوالي 55 مليار دولار (صالحي و مخناش، 2013، صفحة 6)، حيث أضيف له بعد إقراره بعض البرامج التكميلية (لفائدة ولايات الجنوب و الهضاب العليا، القضاء على السكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية)، التي بلغت ما قيمته 2070 مليار دج، لتصبح مخصصات البرنامج مساوية لـ 6273 مليار دج، أي حوالي 83 مليار دولار.

الجدول رقم (06): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009). الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من القطاع %	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج %
1- تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**%100**	**% 45.50**
السكن	555	29.08	% 13.02
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	20.93	% 09.50
البرامج البلدية للتنمية	200	10.48	% 04.76
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	13.10	% 05.95
تزويد السكان بالماء،الكهرباء، الغاز	192.5	10.09	% 04.58
باقي القطاعات(الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة.)	311.5	16.32	% 07.41
2- تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**%100**	**% 40.50**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	76.33	% 30.93
قطاع المياه	393	23.07	% 09.35
قطاع التهيئة العمرانية	10.1	00.60	% 00.24
3- دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%100**	**% 08.00**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	92.53	% 07.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	05.34	% 00.43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	02.13	% 00.17
4- تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	**203.9**	**%100**	**% 04.80**
العدالة والداخلية	99	48.55	% 02.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	43.45	% 02.11
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	08.00	% 00.38
5- برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	**50**	**-**	**% 01.10**
المجموع	**4202.7**	**-**	**%100.00**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.www.premier.ministre.gov.dz

وبهذا فقد جاء البرنامج، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق لدعم النمو الاقتصادي، وقد سُطر البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة الأهداف التالية: (بوابة الوزير الاول)

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب الصحية، التعليمية و الأمنية؛
- توسيع الخدمة العمومية بتحديثها، وتطوير وترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال؛
- تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية، و تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل؛
- دعم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، هو أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لدعم النمو، وبنفس الوتيرة تم توجيه استثمارات البرنامج التكميلي لخلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، حيث تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في المحاور التالية:

- **تحسين ظروف معيشة السكان:** حظي هذا المحور بالنصيب الأكبر لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي بلغت 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته 45.5% من إجمالي مخصصات البرنامج، وتوزعت رخصه على ستة قطاعات، شملت قطاع السكن بنسبة 29%، ثم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي، وقطاع التكوين المهني، بنسبة 20.9% كنسبة مشتركة بين هذه القطاعات، إضافة إلى البرامج البلدية للتنمية التي حظيت بنسبة 10.4% من هذا المحور، وقد خصص مانسبته 13% من هذا المحور لتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، اما قطاع تزويد السكان بالماء،الكهرباء، الغاز فخصص له ما قيمته 192.5 مليار دج، أي ما نسبته 10% من رخص هذا المحور.

من جانب آخر، فإن هذا البرنامج لم يغفل باقي القطاعات كقطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، والذي خصص لها مبلغ 311.5 مليار دج.

- **قطاع تطوير المنشآت الأساسية:** خصص له ما قيمته1703.1 مليار دج، أي ما نسبته 40.5% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وشمل هذا القطاع ثلاث محاور أساسية، تمثلت في قطاع الأشغال العمومية والنقل الذي خصص له 30.93% من إجمالي التكميلي لدعم النمو، وهو ما يعادل 76% من رخص هذا المحور، إضافة إلى قطاع المياه بنسبة 23% من رخص المحور، وقطاع التهيئة العمرانية الذي قدرت إعتماداته بـ 10.1 مليار دج.

- **قطاع دعم التنمية الاقتصادية:** استحوذ هذا القطاع على ما قيمته 337.2 مليار دج، أي حوالي 08% من مخصصات البرنامج الإجمالي، و تضمن عدة محاور تمثلت في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بما قيمته 312 مليار دج، أي ما نسبته 7.42% من إجمالي البرنامج، و 92.5% من مخصصات هذا القطاع، إضافة إلى قطاع الصناعة وترقية الاستثمار الذي خصص له ما قيمته 18 مليار دج (منها 13.5 مليار دج لقطاع الصناعة فقط)، فضلا عن السياحة (3.2 مليار دج)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (خصص لها 4 مليار دج)، في شكل إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا من أجل دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل.

- **تطوير وتحديث الخدمة العمومية:** نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف التنظيمية للمجتمع، حظي بما قيمته 203.9 مليار دج، أي ما نسبته 4.8% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد تضمن ثلاث محاور، خصص للعدالة والداخلية ما قيمته 99 مليار دج، أي ما نسبته 48.5% من مخصصات القطاع، وهذا لاستكمال عصرنة الإدارة وتطوير العدالة، إضافة إلى التجارة والمالية التي استحوذت على 88.6 مليار دج، لتطوير الموارد البشرية سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، فضلا عن برنامج عصرنة وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال والذي خصص له مبلغ 16.3 مليار دج، لتحسين مردودية هذا النشاط.

3- تقييم سياسة الميزانية وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2009):

جدول رقم (07): تركيبة القيمة المضافة وتطور المؤشرات الكلية في الجزائر الفترة (2005-2009). الوحدة: %

البيان/ السنوات		2005	2006	2007	2008	2009
تركيبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية	الفلاحة	8.2	8.0	8.0	7	10.0
	المحروقات	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5
	الصناعة	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2
	البناء والأشغال العمومية	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8
	الخدمات السوقية	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6
	الخدمات غير السوقية	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9
	مجموع القيم المضافة	%100	%100	%100	%100	%100
تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
	معدل التضخم%	1.64	1.8	4.6	4.2	5.7
	معدل البطالة%	%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2
	ميزان المدفوعات(مليار دولار)	16.94	17.73	29.55	36.99	40.0
	الدين الخارجي(مليار دولار)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات حصيلة (2000-2014).

تباطأ النمو الاقتصادي في 2009 ليبلغ 2.4 بعدما كان 5.1 سنة 2005، وهذا نتيجة لتباطؤ قطاع المحروقات، الذي انخفض من 47.4% سنة 2005 إلى 33.5% سنة 2009، و حقق قطاع الفلاحة نمو بمعدل 1.8% خلال فترة 2005-2009، حيث حقق 10% في القيمة المضافة سنة 2009 بعدا كانت هذه النسبة 8.2% سنة 2005.

كذلك حقق قطاع البناء والأشغال العمومية مستويات نشاط حيث ارتفع بنسبة 3.8% في فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد عرف استقرارا خلال فترة تنفيذ البرنامج، ليسجل ارتفاع من 5.9% سنة 2005 إلى 6.2% سنة 2009 وهي سنة نهاية تنفيذ البرنامج (2005-2009).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد تراجع حيث من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بعدما كان 4.8% سنة 2006، وهذا راجع للاختلالات الخارجية الناجمة عن الأزمة المالية 2008 وتراجع أسعار النفط.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد انخفضت من 15.03% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، أما معدل التضخم فارتفع من 1.64% سنة 2005 إلى 5.7% سنة 2009، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة.

وفيما يخص رصيد ميزن المدفوعات فقد حقق نتائج ايجابية، حيث ارتفع الرصيد من 16.94 مليار دولار سنة 2005 إلى 40 مليار دولار سنة 2009، وهو ما كان له الأثر على الدين الخارجي الذي انخفض بنسبة 68.52% وهو ما يعادل 11.78 مليار دولار، وهذا ما يدل على أن الجزائر بدأت تسديد الدين الخارجي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

V.الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014):

1- تحليل تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014):

بالنظر إلى تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة (2010-2014)، يتبين أن رصيد الميزانية قد عرف عجزا طول هذه الفترة، حيث ارتفع من -1600.9 مليار دج سنة 2010 إلى- 2973.8 مليار دج سنة 2012 أي زيادة بنسبة 85.76%، ثم استمر هذا العجز ليبلغ – 2777.6 مليار دج سنة 2014 ، وقدرت نسبة الارتفاع بـ 73.5% بين سنتي

2010 و2014، ومثلت نسبة عجز الميزانية ما قيمته -18.89% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 وهي آخر سنة من سنوات تجسيد برنامج النمو الاقتصادي.

جدول رقم (08): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

البيان / السنوات	النفقات العامة						الإيرادات العامة		رصيد الميزانية	
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات					
	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة	النسبة من % PIB	القيمة	النسبة من % PIB
2010	2736.2	%58.75	1921.4	%41.25	**4657.6**	**%38.84**	**3056.7**	**%25.49**	**1600.9-**	**%13.35-**
2011	3637.6	%61.34	2292.8	%38.66	**5930.4**	**%40.82**	**3473.8**	**%23.91**	**2456.7-**	**%19.91-**
2012	4592.7	%67.10	2251.3	%32.90	**6844.1**	**%42.46**	**3469.1**	**%21.53**	**2973.8-**	**%18.45-**
2013	4118.8	%68.34	1908.2	%31.66	**6027.0**	**%36.37**	**4099.9**	**%24.74**	**1927.1-**	**%11.63-**
2014	4494.3	%64.24	2501.4	%35.76	**6995.8**	**%39.45**	**4218.2**	**%23.18**	**2777.6-**	**%18.89-**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

ويرجع هذا العجز إلى النمو الكبير النفقات العامة، والتي زادت بنسبة 50.2% خلال الفترة (2010-2014)، حيث بلغت ما قيمته 6995.8 مليار دج سنة 2014 بعدما كانت تقدر بـ 4657.6 مليار دج سنة 2010.

و بناءا على هيكل و طبيعة النفقات العامة في الجزائر، فقد كانت الحصة الأكبر لنفقات التسيير التي متوسط ما نسبته 63.95% خلال فترة تجسيد برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014)، وهذا للتكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية، وكذا الأثر المالي للأعباء المتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسات الجديدة، فمثلا، قدر مبلغ التدخل الاقتصادي للدولة سنة 2012 بـ 500 مليار دج، خصص جزء كبير منه لزيادة التخصيصات لفائدة المؤسسات ذات الطابع العمومي والصناعي والتجاري سعيا لتحسن الخدمة العمومية.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فسجلت معدل نمو بنسبة 30.18% ما بين سنتي (2010-2014)، حيث بلغت 2501.4 مليار دج سنة 2014 بعدما كانت 1921.4 مليار دج في 2010، ومثل الإنفاق الاستثماري في تطوير الهياكل القاعدية و دعم التنمية الاقتصادية ما نسبته 54.57% من رخص برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014).

2- عرض و تحليل برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن نفس ديناميكية سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها في البرنامجين السابقين، والذي شمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وقد رصد له ما قيمته 21803 مليار دج، أي حوالي 286 مليار دولار مقسمة إلى شطرين: (برنامج التنمية الخماسي، 2010)

- شطر، يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر 12103 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار؛
- وشطر لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار دج، أي حوالي 130 مليار دولار.

وعموما، قد سُطر برنامج النمو الاقتصادي لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- تحسين ظروف معيشة السكان ودعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين المستوى المعيشي للمناطق الريفية، وذلك من خلال تحسين الجوانب السكن والتزود بالمياه و فك العزلة؛
- تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية، و تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل؛
- دعم النمو والتنمية الاقتصادية من خلال مواصلة دعم الفلاحة والتنمية الريفية و دعم القطاع الصناعي العمومي.

الجدول رقم (09): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من القطاع%	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج %
1- تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**%100**	**% 45.42**
السكن	3700	37.36	% 16.97
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	19.15	% 08.70
الصحة	619	06.25	% 02.84
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	18.17	% 08.26
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، تطوير وسائل الإعلام)	1886	19.04	% 08.65
2- تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**%100**	**% 38.52**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	70.24	% 27.06
قطاع المياه	2000	23.81	% 09.17
قطاع التهيئة العمرانية	500	05.95	% 02.29
3- دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**%100**	**% 16.05**
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	28.57	% 04.59
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	57.14	% 09.17
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	14.29	% 02.29
المجموع	**21803**	**%100**	**%100.00**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول .www.premier.ministre.gov.dz

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه، هو أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرامج السابقة حيث كان الهدف الأساسي هو دفع النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)، وذلك من خلال المحاور التالية:

-تحسين ظروف معيشة السكان: استحوذ هذا المحور على 9903 مليار دج، أي على النسبة الأعلى 45.42% من إجمالي برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وكان النصيب الأكبر لمخصصات هذا المحور لقطاع السكن بما قيمته 3700 مليار دج (بنسبة 16.97%)، بهدف انجاز مليوني وحدة سكنية، وكذا لتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، ولتحسين التزويد بمياه الشرب، ولإنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة، ثم يليه قطاع التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي، وقطاع التكوين المهني، بـ 1898مليار دج أي بما نسبته 8.70% من إجمالي البرنامج، منها 852 مليار دج لقطاع التربية، للنهوض به و لإنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، و886 مليار دج لقطاع التعليم العالي، وذلك من أجل إنشاء 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف سرير للطلبة، أما قطاع التعليم والتكوين المهني فقد خصص له ما قيمته 160 مليار دج.

أما قطاع تحسين الإدارات العمومية فحظي بـ 1800 مليار دج بنسبة 8.26% من إجمالي البرنامج، وفما يخص قطاع الصحة فخصص له 619 مليار دج، لإنشاء أكثر من 1500 منشأة صحية، منها 172مستشفى، و 45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين، هذا بالإضافة إلى برامج أخرى لقطاعات المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة و الاتصال.

-تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية الأساسية: خصص لهذا المحور 8400 مليار دج وهو ما نسبته 38.52% من إجمالي البرنامج، و وزعت المخصصات على أربع قطاعات، هي النقل بقيمة 2800 مليار دج، لتحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي)، و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، إضافة

إلى قطاع الأشغال العمومية بقيمة 3100 مليار دج، لتوسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، فضلا عن قطاع المياه الذي حظي بـ 2000 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية الذي رصد له 500 مليار دج.

- **دعم التنمية الاقتصادية:** توزعت مخصصاته على أربع مجالات، هي الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000 مليار دج، لمواصلة تعميم التكوين والإرشاد، ولترقية الصادرات الفلاحية، وخصص ما قيمته 2000 مليار دج لدعم وتنمية قطاع الصناعة العمومية، من اجل تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البتروكيمائية.

فضلا عن قطاع التشغيل الذي خصص له 350 مليار دج، والتي وزعت على مختلف البرامج المدعمة للتشغيل، كمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين، بالاضافة الى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي استحوذ على 150 مليار دج.

3- تقييم سياسة الميزانية وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2014):

جدول رقم (10): تركيبة القيمة المضافة وتطور المؤشرات الكلية في الجزائر للفترة (2010-2014) الوحدة: %

البيان/ السنوات		2010	2011	2012	2013	2014
تركيبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية	الفلاحة	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1
	المحروقات	37.0	38.3	36.6	32.3	29.2
	الصناعة	5.5	4.9	4.8	5.0	5.2
	البناء والأشغال العمومية	11.1	9.8	9.9	10.6	11.2
	الخدمات السوقية	23.3	21.1	21.9	25.0	26.3
	الخدمات غير السوقية	14.1	17.3	17.4	16.5	16.9
	مجموع القيم المضافة	%100	%100	%100	%100	%100
تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
	معدل التضخم%	4.1	5.7	8.9	3.25	2.92
	معدل البطالة%	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8
	ميزان المدفوعات(مليار دولار)	15.58	20.14	12.06	0.13	9.44-
	الدين الخارجي(مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: بنك الجزائر، والبنك الدولي، الديوان الوطني للاحصائيات حصيلة (2000-2014).

ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ 3.8% في 2014 بعدما كان 2.4% سنة 2011، وهذا نتيجة لأداء قطاع الفلاحة الذي ارتفع في القيمة المضافة من 8.6% سنة 2011 إلى 11.1% سنة 2014، و حقق قطاع الخدمات غير السوقية نمو بمعدل 12.87% خلال الفترة (2010-2014)، اما قطاع الأشغال العمومية فقد نمى بـ 14.28% في القيمة المضافة خلال نفس الفترة، أما قطاع الصناعة فعرف شبه استقرار حيث حقق نسبة 5.2% في القيمة المضافة بعدما كان 5.5%، وفيما يخص قطاع المحروقات فقد عرف تراجع في القيمة المضافة من 37% سنة 2010 إلى 29.2% سنة 2014، حيث لازال يمثل اكبر نسبة في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للمؤشرات الكلية، عرف الناتج الداخلي الخام نمو بمعدل 1.4% ما بين سنتي 2011 و2014، أما معدل البطالة فانخفض من 10% سنة 2010 إلى 9.8% سنة 2014، وبالنسبة للتضخم فانخفض المعدل من 5.7% سنة 2011إلى 2.92% سنة 2014، وهي أدنى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة.

وفيما يخص رصيد ميزن المدفوعات فقد حقق نتائج ايجابية خلال فترة تجسيد برنامج النمو الاقتصادي باستثناء السنة الأخيرة 2014 التي حقق فيها الرصيد عجزا بقيمة -9.44 مليار دولار، أما الدين الخارجي فقد انخفض من 5.7 مليار دولار سنة 2010 الى 3.73 مليار دولار في نهاية 2014.

VI.الميزانية العامة وآليات تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

1- تحليل تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019):

جدول رقم (11): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

البيان	النفقات العامة						الإيرادات العامة		رصيد الميزانية	
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات					
السنوات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة	النسبة من % PIB	القيمة	النسبة من % PIB
2015	4617.0	%60.30	3039.3	%39.70	**7656.3**	**%43.73**	**4552,5**	**%26.0**	**3103,8-**	**%17.73-**
2016	4591.4	%62.18	2792.2	%37.82	**7383.6**	**%42.21**	**5011,6**	**%28.65**	**2285,9-**	**%13.07-**
2017	4591.8	%55.52	3678.1	%44.47	**8269.9**	**%42.65**	**6047,9**	**%31.19**	**2222-**	**%11.46-**
2018	4584.4	%53.14	4043.32	%46,86	**8627.8**	**%42.58**	**6714.3**	**%33.14**	**1913.5-**	**%09.44-**
2019	4954.4	%57.89	3602.7	%42.11	**8557.1**	**%42.19**	**6507.9**	**%32.08**	**2049.2-**	**%10.10-**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان الدولة قامت بالاستمرار في البرامج الاقتصادية الجارية، حيث سعت الجزائر من خلال ميزانية 2019 إلى التحكم أكثر في العجز الذي بلغ 3103,8 مليار دج سنة 2015، أي ما نسبته -17.73 % من الناتج المحلي الخام، والذي انخفض بنسبة 33.98% في الفترة (2015-2019).

ويظهر من خلال المؤشرات بأن الميزانية أقل تقشفا مقارنة بميزانيات السنوات الثلاث الأولى من برنامج توطيد النمو، رغم خفض القيمة الإجمالية للنفقات لسنة 2019 بنحو 0.82% عن 2018، مع اعتماد سعر مرجعي للنفط بـ 50دولاراً للبرميل للعام الثالث على التوالي، و قدرت النفقات الإجمالية بـ 8557.1 مليار دج سنة 2019 أي ما يعادل 72.10 مليار دولار، فيما عرفت نفقات التسيير ارتفاعاً مقارنة بـ 2018، وبلغت قيمتها 4954.4 مليار دج، أي ما يعادل 42.10 مليار دولار، بعد أن تراجعت الجزائر عن آلية التسقيف التي كانت معتمدة سابقا.

وعموما ارتفعت النفقات العامة خلال الفترة (2015-2019) بنسبة 11.76%، تضمنت ما نسبته 57.8% مخصصات لنفقات التسيير، و42.2% لنفقات التجهيز، و خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري، السكن، التعليم، الكهرباء الريفية والغاز، إلى جانب تحديث الضبط المالي والتجاري وتطوير تكنولوجيات الاتصال، للاستجابة أكثر إلى متطلبات المجتمع وخاصة السكن والتشغيل.

2- عرض و تحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها في البرامج السابقة، ليغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015-2019)، و خصص له ما قيمته9753.7 مليار دج.

و جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي لتحقيق جملة الأهداف التالية: (بوابة الوزير الاول)

- ترقية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الأنشطة الاستثمارية التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل؛
- تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني والاهتمام بالتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- تحسين المستوى المعيشي للسكان، والحفاظ على المكاسب الاجتماعية في قطاعات السكن، التربية، والصحة ..الخ؛
- عصرنة الإدارة ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على اقتصاد المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية؛
- دعم الطبقات المحرومة وترشيد التحويلات الاجتماعية.

الجدول رقم (12): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019). **الوحدة: مليار دج**

القطاعات / السنوات	رخص البرامج بمليار دج					مجموع المبالغ 2015-2019	النسبة من البرنامج %
	2015	2016	2017	2018	2019		
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ		
الصناعة	5.3	4.8	3.6	5.3	1.3	**20.3**	**%00.21**
الفلاحة والري	179.2	198.3	101	116.5	160.8	**755.8**	**%07.75**
دعم الخدمات المنتجة	33.1	14.9	5.1	73.3	55.7	**182.1**	**%01.87**
المنشات القاعدية الاقتصادية والإدارية	1498.4	441.3	139.9	596.6	485.5	**3161.7**	**%32.41**
التربية والتكوين	199.7	78.6	90.9	101.8	127.9	**598.9**	**%06.14**
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافية	119.4	32.7	30.7	77.2	70.6	**330.6**	**%03.39**
دعم الحصول على سكن	97.9	24.6	14.9	69.8	99.8	**307**	**%03.15**
مخططات البلدية للتنمية و مواضيع اخرى	902.3	860	835	900	900	**4397.3**	**%45.08**
المجموع الفرعي للاستثمار	**3035.3**	**1655.2**	**1221.1**	**1940.5**	**1901.6**	**9753.7**	**%100**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على قوانين المالية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

فمن خلال الجدول يتبين أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر بنسبة 32.41% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، وهذا راجع إلى التوجه لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كالتجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فأخذت حصة تقدر بـ 45.08% من مخصصات البرنامج، ثم قطاع الفلاحة والري بـ 7.75%، ثم يليه قطاع التربية والتكوين بحصة تقدر بـ06.14 %، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.62% من مخصصات البرنامج.

3- تقييم سياسة الميزانية وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2015-2019):

عرف النشاط الاقتصادي الإجمالي تراجعا من 3.3% في 2016 إلى 1.6% في 2017 بسبب التباطؤ والتراجع المعتبر لوتيرة توسع قطاع المحروقات الذي انخفض نمو قيمته المضافة من 7.7% في 2016 إلى -3% في 2017، في حين اكتسب النمو خارج المحروقات 0.3 نقطة مئوية ليبلغ 2.6، متبوع بزيادة النشاط في قطاع الخدمات و الصناعة خارج المحروقات و الحفاظ على مستوى جيد للنمو في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري.

و قدر اجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 2019 بـ 20284.2 مليار دج، و فيما يخص التشغيل لم يصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسن نسبة البطالة التي ارتفعت إلى 11.7% سنة 2017 مقابل 10.5% في 2015.

و فيما يخص الحسابات الخارجية سجل عجز ميزان المدفوعات 16.93- مليار دولار في 2019 بعدما كان 15.82- مليار دولار في 2018، في حين تجسد هذا العجز المعتبر باستمرار تآكل احتياطات الصرف التي انتقلت من 114.14 مليار دولار في 2016 إلى 97.33 مليار دولار في 2017.

أما إجمالي الدين الخارجي فقد سجل سنة 2015 أدنى مستوى له بـ 3.02 مليار دولار منذ سنة 2006، لينخفض في 2019 إلى 3.84 مليار دولار مقابل 4.04 مليار دولار نهاية 2018.

VII.الميزانية العامة ومخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

1- تحليل تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2021):

جدول رقم (13): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2021).

البيان	النفقات العامة				الإيرادات العامة القيمة مليار دج	رصيد الميزانية القيمة مليار دج
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات القيمة مليار دج	
السنوات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات		
2020	4893.4	%62.55	2929.6	%37.45	7823	6298.7	1524.3-
2021	5314.5	%65.50	2798.5	%34.50	8113	5328.3	2784.7-

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قوانين المالية 2020،2021.

من خلال الجدول يتضح أن الرصيد السالب للميزانية ارتفع جدا بنسبة قدرت بـ 82.69%، حيث انتقل من 1524.3 مليار دج سنة 2020 إلى 2784.7 مليار دج سنة 2021، وهذا نظرا إلى التوسع الكبير في النفقات العامة التي بلغت 8113 مليار دج في 2021، كما يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات، والتي انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل، وهو ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي أدى إلى زيادة عجز الميزانية.

وإجمالا، فتوازن الميزانية يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين نمو الإيرادات العامة من جهة والنفقات العامة من جهة أخرى، حيث ارتفع نمو النفقات بنسبة 3.7% ما بين سنتي 2020-2021، بينما تراجع نمو الإيرادات بـ -15.40% خلال نفس الفترة، إضافة إلى محدودية مصادرها وارتكازها أساسا على الجباية البترولية.

2- عرض مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

تمثل نموذج مخطط للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في القيام بإصلاحات عميقة لإرساء الأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ارتكز بالأساس على ما يلي:

- التنويع الاقتصادي، لاسيما الصناعة الوطنية، من خلال تشجيع الاستثمار المنتج والصناعات التحويلية؛
- استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المُصنعة محلّيا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف؛
- ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، مع الاهتمام الخاص بالمؤسسات المصغرة والناشئة؛
- مراجعة قاعدة 51/49، وإلغاء حق الشفعة واستبدالها بالترخيص المسبق من الحكومة؛
- إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية؛
- تقليص الفجوات واللامساواة في التنمية بين مختلف مناطق الوطن، من خلال برامج "مناطق الظل".

و قامت الحكومة من خلال هذا المخطط بوضع إطار تنظيمي جديد يهدف إلى:

- تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد منح الامتيازات التي تحقق أكبر إدماج محلي؛
- إرساء قاعدة حقيقية للمناولة وتطوير الإدماج الوطني من خلال إجراءات تحفيزية لفائدة المؤسسات الوطنية؛
- ترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة، وشفافية أكبر في النشاط العمومي.

و تم ضبط آجال تنفيذ مخطط الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي حسب الأولويات والتكلفة اللازمة والأثر والمكاسب والمخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه، وفق رزنامة زمنية تتضمن:

- تدابير عاجلة ذات آثار فورية تمتد على المدى القصير جدًا، وهي القرارات التي يجب تنفيذها بسرعة ودون تأخير، قبل نهاية سنة 2020، والتي من شأنها أن تزيل حالات الانسداد التي استمرت لأمد طويل؛

- تدابير على المدى القصير، قبل نهاية سنة 2021، تهدف إلى التحضير للتحول الهيكلي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية؛
- إستراتيجيات التنمية على المدى المتوسط، قبل سنة 2024، وتهدف إلى تنفيذ واستكمال عمليات الانتقال اللازمة.

3- تقييم سياسة الميزانية وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2020-2021):

شهدت الجزائر في سنة 2020 ركودا قويا في أعقاب الأزمة الصحية لوباء كوفيد-19 وانعكاساتها الاقتصادية، حيث تقلص نمو الناتج المحلي الخام بفعل التأثر الشديد لقطاع المحروقات بالأزمة، حيث أدى الانخفاض الكبير في الطلب الى انهيار أسعار النفط إلى مستويات منخفضة جدا، وفي هذا الصدد، عرف نمو قطاع الطاقة انكماشا وصل إلى 3.87% سنة 2020 حسب خطة الانعاش التي توقعت أن تبلغ صادرات الجزائر من المحروقات 21.8 مليار دولار خلال نفس السنة، وفق سعر سنوي متوسط قدره 40 دولار للبرميل.

وبالنسبة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والسكن وخدمات السوق والصناعات عرفت انكماشا بنفس التأثير، حيث أن القطاع الوحيد الذي سجل نموا إيجابيا هو قطاع الفلاحة بنسبة +1.5 % سنة 2020.

أما بالنسبة للتضخم، فارتفع في سنة 2020 بنسبة 3.19%، ويتوقع أن يحافظ على نفس الاتجاه التصاعدي خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 حيث يمكن أن يصل في المتوسط إلى 4.59%.

وبالرغم من الضغط الشديد على الموارد العمومية والأزمة الصحية التي ظهرت في بداية عام 2020، وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، إلا أنه تم في اطار الجانب التنموي إتمام 7276 مشروعاً في إطار برنامج "مناطق الظل" بنسبة تعادل 89.35٪ من الأهداف المحددة في 2020.

VIII.خاتمة: لقد استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة تطور سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، وحاولت توضيح علاقة الميزانية العامة بتجسيد البرامج التنموية، ودور هذه العلاقة في تقدير مختلف حاجات المجتمع من خدمات ومشاريع، وفي توجيه موارد الميزانية نحو القطاعات ذات الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصلت إلى عدة نتائج في هذا الموضوع.

النتائـج:

- أن تحليل بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال (2001-2021)، يشير إلى أن سياسة الميزانية تعتبر آلية من آليات رسم السياسات الاقتصادية الكلية، وأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تعتبر سياسات الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق توجيه موارد الميزانية لزيادة الإنفاق العمومي الاستثماري قصد تحفيز ودعم النمو.
- إن معاينة البرامج التنموية بما تتضمنه من أهداف، يؤكد إنها ستؤدي إلى التأثير في الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري المخصص للقاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الاجتماعي، وهو ما يؤدي بالضرورة لبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن البرامج الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2021) تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (خاصة الاستثماري)، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية.
- بالنظر إلى حجم المبالغ المالية التي تم صرفها في إطار البرامج التنموية، وبالنظر إلى الأهداف المسطرة، فإنه يمكن القول بأن ما تحقق كان مقبولا إلى حد ما، خصوصا في بعض المجالات، كالتعليم والصحة والسكن..الخ.

- أن المؤشرات والتوازنات التي حققتها الجزائر في بعض فترات تطبيق هذه البرامج تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازت المحققة لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة.

التوصيات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، فإننا سنحاول وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلالها زيادة فعالية سياسة الميزانية العامة في تجسيد البرامج التنموية والاقتصادية، وذلك وفق ما يلي:

- أهمية توجيه موارد الميزانية نحو الأنشطة الاستثمارية المتكاملة ذات العلاقات الارتباطية التي تخدم أكثر من قطاع، مع ضرورة حماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد.
- ضرورة الاعتماد على سياسة الميزانية و اتخاذ التخطيط الشامل كأساس لوضع الأهداف التنموية والمفاضلة بينها وفقا للأولويات، وكأداة للوصول إليها وتحقيقها، دون المساس بالبرامج الاجتماعية الأساسية.
- منح الأولوية لمشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غير التقليدية، وللتخفيف من الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة.

المراجع والهوامش

- **الكتب:**

- اسماعيل عبدالرحمان، و حربي عريقات.(2004). مفاهيم ونظم اقتصادية-تحليل اقتصادي كلي وجزئي ط1. عمان: دار وائل.
- لعمارة جمال. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حامد عبد المجيد دراز (2004). السياسات المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حياة بن إسماعيل (2009). تطوير إيرادات الموازنة العامة. ط01. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- بساعد علي. (1992). محاضرات المالية العمومية. الجزائر: المعهد الوطني للمالية.
- سعيد علي العبيدي.(2011). اقتصاديات المالية العامة. ط01. بغداد، العراق: دار دجلة.
- محمد شاكر عصفور.(2012). أصول الموازنة العامة. ط04. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- **المداخلات:**

- جديدي روضة.(2013). أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف 1. 11-12 مارس 2013.
- عماري عمار ومحمادي وليد.(2013). آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف 1. 11-12 مارس 2013.
- صالحي ناجية، مخناش فتيحة.(2013). أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013.

- **القوانين والتقارير:**

- القانون رقم (84-17). المؤرخ في 17 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية. المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1984/28. الجزائر.
- القانون 90-21. المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية. المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1990/35.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي. الندوة العامة العادية 23. 2003. الجزائر.
- مصالح الوزير الأول. مشروع برنامج الحكومة 2009. مجلس الأمة. الجزائر. العدد06. جويلية 2004.
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). بيان اجتماع مجلس الوزراء. الجزائر.2010
- برامج الحكومة. بوابة الوزير الاول: www.premier-ministre.gov.dz